

المعاهدة البريطانية مع الملك حسين

لا شك أن آمال الملك حسين قد أصابها شيء من التصدع بعد حوادث سوريا، ولكن الآمال انتعشت قليلاً بعد أن تبوأ ولده المرحوم الملك فيصل عرش العراق، غير أن الملك حسيناً ما زال من وقت لآخر يلح على البريطانيين بالوفاء بعهودهم المقطوعة له، والبريطانيون كما يتبين من أحاديثهم مع الملك فيصل شرحوا موقفهم جلياً، وأنهم لا يتفقون مع ما يفهمه الملك حسين من العهود، ولكنهم من جهة أخرى كانوا يعترفون بمساعدات المسك حسين لهم في الحرب العامة، فكانوا يودون أن يصفوا لحساب بينهم وبينه بمعاهدة سياسية، فأوفدوا لهذا الغرض الكولونيل لورانس سنة ١٩٢١ فتفاوض مع الأمير علي، والشيخ فؤاد الخطيب، ودار البحث بين الطرفين على الحدود الحجازية النجدية المختلف عليها، والحدود اليمنية والاتحاد العربي، ثم على مشروع معاهدة بين الطرفين^(١)، ويظهر أن الاتفاق كان تاماً، لأنه ليس من المعقول أن يتم أي شيء بين الأمير علي وبين الكولونيل لورانس بدون موافقة الملك حسين، ولكن الملك حسيناً رفض المعاهدة لأنه لم يجدها متفقة مع أمنيته، لاسيما ما يتعلق منها بالبلاد المجاورة للحجاز وخاصة ابن سعود.

ولقد أراد سمو الأمير عبدا حينما كان في لندن في خريف سنة ١٩٢١ أن يتدخل في الموضوع بانتهاء موضوع المعاهدة، لاسيما وقد سبق له البحث مع الكولونيل لورانس أيضاً في جدة، وبالفعل فقد اختبرت دار الاعتماد الإنجليزي في جدة في ١٢ نوفمبر ١٩٢١ عما إذا كان الملك حسين يرغب في أن سمو الأمير عبدا فتح المفاوضات وإمضاء المعاهدة بالنيابة عن جلالة الملك، فأجاب جلالته بكتاب صدره بالشكوى والعتاب، وأنه أمضى المعاهدة وأرسلها للزمير عبدا

(١) في ذيل الكتاب نص مشروع المعاهدة وخلاصة المباحث التي دارت بين الكولونيل لورانس والأمير علي.

بناءً على مذاكرة الكولونيل لوانس بعد تعديل بعض المواد، وإننا وإن لم نقف على التعديلات التي أدخلها الملك حسين، غير أن تدخل سمو الأمير عبدا لم يقدم الموضوع خطوة؛ وأن التعديلات التي أدخلها على النص الموضوع لم يقبلها الجانب البريطاني.

ولقد أوفد الملك حسين الدكتور ناجي الأصيل عدة مرات إلى البلاد الإنجليزية لحل معضلة المعاهدة والقضية العربية على الوضع الذي يريده. أما ما يتعلق بالقضية العربية والعهد التي قطعت للملك حسين. فالدكتور ناجي الأصيل لم يكن له من النفوذ والشخصية ما كان للملك فيصل والأمير عبدا ، ولذا فإنه لم يكن ينتظر له الفوز من هذه الناحية.

أما من جهة المعاهدة فإن الحكومة الإنجليزية قد استفهمت من الحكومة الهاشمية بكتاب سري مؤرخ في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٢ عما إذا كان الملك حسين مستعدا لقبول بعض إصلاحات في المعاهدة التي يحملها الدكتور ناجي الأصيل، فإن معتمد وقنصل بريطانيا في جدة مستعد للبحث والتوقيع على المعاهدة، والإصلاحات المشار إليها قد ذكرت في كتاب سري آخر مؤرخ في أول فبراير سنة ١٩٢٣ وهي :

١- يحذف ما يتعلق بالإعانة لأن الإعانات كان قد تقرر قطعها.

٢- حذف ما يتعلق بالتمثيل القنصل بمصر لزن مركز مصر قد تغير عن سنة ١٩٢٢.

٣- إضافة مادة جديدة كالآتي: إن جلالة الملك حسين يعترف بالمركز الخاص لصاحب الجلالة البريطانية في العراق وفلسطين.

وإضافة مادة أخرى بترجيح النص الإنجليزي في حالة وقوع خلاف في فهم إحدى المواد، فأجاب المل حسين على هذه التصحيحات بكتاب مؤرخ^(١) ١٩٢٣/٦/١٧ بأنه قد تحقق ظنه الآن بأن الغيظ والغضب علينا من بريطانيا العظمى بشأن المعاهدة هو من جهة المواد المتعلقة بابن سعود، وهذه المسألة لا نقول عنها إلا شيئاً واحداً، هو أن عظمتها ترجح ابن سعود علينا، فهل من يقول إذا لم تروا أننا نكون معه على ما كان الآباء والأجداد في المادة والمعنى، خذوا البلاد وسلموها إليه، ولا تبقى عليه مؤاخذه أو معاتبة، وهل من موجب بع هذا على مشاركة بريطانيا له على ما يسفك من الدماء؛ وما ينهب من الأموال ويسحق ويمحق من الديار، لإعانتها له بالمال والسلاح، وإني لم أزال ولن أزل على هذه الفكرة.

أما إدخال المادة الخامسة عشرة (وهي الخاصة بالعراق وفلسطين) فحيث إننا معتقدون وجازمون بأن كافة البلاد العربية المحدودة في الوعود والعهود هي معنى قائمة بما يراد بقولكم في العراق وفلسطين؛ فلا نرى لهذا إلا التشويش والاضطراب على شخص جلالته خاصة والبلاد عامة؛ وأشرنا إلى ذلك في كتابنا إلى مندوبنا الأصيل، وفي برقيتنا إلى دار الاعتماد في ١٩ رجب سنة ١٣٣٧، وهو طلب ما تقرر أساساً من جهة حدود الشام والعراق والبصرة، وجعلت الإعانة الشهرية في مقابلة إشغالها للبصرة، وأن أو لشرط في مقرراتي المذكورة جعل بلادنا المحدودة بتلك الحدود والمعلومة في تلك المقررات تحت حماية بريطانيا من كل تعدّ الخ.

وهكذا فشلت هذه المحاولة كما فشلت المحاولات التي سبقتها، وقد ارتطمت المعاهدة بصخرة قضية فلسطيني وموقف بريطانيا من ابن سعود، وقد أتاح هذه الخلافات الفرص لابن السعود أن يغير على الحجاز ويضع آخر حد للخلاف مع الملك حسين.

(١) قد داخترنا من الكتاب العبارات التي استعملها الملك حسين بدون أي تغيير.

المسألة الفلسطينية

لا نريد هنا أن نأتي على تاريخ محاولة اليهود إنشاء مملكة يهودية في فلسطين، فقد أفردت لهذا الغرض مؤلفات خاصة، ولكن الذي يهمنا أن نقرره هنا أن الحركة الصهيونية التي ظهرت بع دالحرب واتخذت شكلا أزعج العرب لم تكن جديدة، فالحكومة التركية كانت تعلم خطر هذه الحركة فوضعت في سنة ١٩٠٠م تعليمات تقضي بمنع مهاجري اليهود من الإقامة في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر، وقد احتجت إيطاليا وأمريكا على هذا الحجر، ولكن الحكومة التركية لم تصغ إلى ذلك، وقد بذل هرتشل أكبر القائمين بالدعوة مجهودات عظيمة في الآستانة، ولكنه فشل في حمل الباب العالي على الموافقة على إنشاء حكومة يهودية في فلسطين، غير المساعي اليهودية لم تعرف اليأس بل سارت في أعمالها الاقتصادية والزراعية بكل تكتم، كما أنها نشطت في عقد المؤتمرات المتعددة لإثارة حماسة اليهود وتوحيد مساعيهم والتفاهم في الوسائل الممكنة.

قد أرادت الحكومة الاتحادية يع نحو ثلاثة ملايين فدان من الأراضي في فلسطين وسوريا، ولكن الشهيد شكري بك العسلي هاجم المشروع في المجلس النيابي التركي وبين المضار والأخطار التي تصيب البلاد من أجله، فحبطت المساعي المبذولة وطوى المشروع، غير أن الصهيونيتن لم يعدموا الوسائل التي يمتلكون بها الأرض، والدراهم تسخر كل شيء. دخلت تركيا الحرب في صف ألمانيا وحلفائها فانتعشت آمال اليهود يوم صرح مستر اسكويث رئيس الوزارة الإنجليزية بأن جرس جنازة تركيا قد دق، لا في أوروبا فقط بل في آسيا أيضاً، فاستبشروا بأن تأسيس دولة يهودية في فلسطين أصبح ممكناً ومعقولا، وبرز الدكتور ويزمن الأستاذ في جامعة ما نشستر واندفع حتى أصبح قائد الحركة الصهيونية العامة، وهو الذي اعتبر دخول تركيا في الحرب عهداً جديداً لفلسطين

وفُرصة نادرة يجب الاستفادة منها .

قابل الدكتور ويزمن مستر لويد جورج وكان يومئذ وزير المالية، وبسط له آراءه وآماله يجعل فلسطين بلداً يهودية، فارتاح إلى هذا الطلب ثم عمل على الاجتماع مع مستر بلفور فآنس منه كل تشجيع . لقد بحث الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) في تقسيم تركة الرجل المريض (تركيا) . وأمضى اتفاق (سايكس - بيكو) في ربيع سنة ١٩١٦ ، ولم يخطر ببال الحلفاء إذ ذاك مسألة اليهود، غير أن اليهود الأقوياء الأذكياء استطاعوا أن يصلوا إلى غرضهم بإقناع الإنجليز بأهمية مايرون إليه .

وفي ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، أي بعد تصريح بلفور بأسبوعين أرسل السير مارك سايكس كتاباً^(١) دورياً إلى زعماء العرب يوجه نظرهم فيه إلى أن الاهتمام بالقضية العربية يجب أن لا يوجه فقط إلى نجاحها في ميدان الحرب، بل يجب أن يوجه أيضاً إلى بقائها سائرة بالانفاق مع سياسة العالم والنهضة العصرية لأن النهضة العربية إذا صادفت نجاحاً في ميدان الحرب فقط، ولم تكن موافقة لآراء الحكومات وعناصر العالم المختلفة، فإنها لاتنال التأييد السياسي اللازم لحفظ كيانها والضامن لحياتها بعد الحرب .

ووجه نظر قادة العرب أيضاً إلى أن العرب، مع اتحادهم في اللغة والجنس، منقسمون انقساماً عظيماً جغرافياً وتهذيباً، علاوة على الاختلاف الناشئ عن تأثير الظالم مدة سنين طويلة، وقد أسدى النصيحة الآتية :

إن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالصهيونية، والصهيونيون أعظم قوة يهودية، واليهودية منتشرة في العالم أجمع، فإن اتحدت قوة الصهيونية والعرب

(١) راجع نص الكتاب في الذيل .

فإن تحرير العرب محقق، وأما إذا انشقت هاتان القوتان فإن ذلك لا يفضي إلى الارتباب فقط، بل يؤدي إلى الفوضى التامة، وينحلّ العرب إذ ذاك إلى عناصرهم المختلفة من بدوي وحضري، ومسلم؛ ومسيحي، ويستحيل ضمهم وجمع كلمتهم، والصهيونيون الآن مستعدون لأن يتحدوا مع العرب في تحرير سوريا وغيرها من البلاد الباقية تحت نير تركيا في اتفاق تام مع الأرمن؛ وغاية ما يبغيه الصهيونيون أن ينالوا حق الاستعمار في فلسطين، وأن يعيشوا في مستعمراتهم عيشتهم القومية الخاصة، وقد طلب السير مارك سايكس من حكومة الحجاز أن ترسل مندوباً في اللجنة المؤلفة من الدكتور ويزمن رئيس الصهيونيين البريطانيين، والمستر ملكولم مندوب الأرمن في لندن، وهذه اللجنة تحت رئاسة السير مارك سايكس لمراقبة الاتفاق العربي الأرمني الصهيوني ونشر دعوته في العالم، ومنع حدوث ما يضر به، وحفظ الاتفاق بين النهضات الثلاث، وضبط الأركان على الدوام، غير أن الملك حسيناً لم يرسل مندوباً من قبله للاشتراك في أعمال اللجنة المذكورة، كما أنه لم يبد رأياً خاصاً في هذا الموضوع الخطير، وإما لعدم علمه بالقضية الصهيونية ومخاطرها، وإما لثقلته التامة بالبريطانيين، وأنهم بعد انتهاء الحرب العامة وانسحاب الأتراك من البلاد العربية سيسلمونها إليه كلها، وهو يديرها بمساعد الحكومة البريطانية.

توطدت العلاقات بين الصهيونيين والحكومة الإنجليزيج وحازت رضا كل من فرنسا وإيطاليا .

أخذت الصهيونية تدخل في دور دولي جديد بسماع مجلس الحلفاء الأعلى سنة ١٩١٩ لوزير من ومستر سكولوف بالحضور أمامه لتمثيل اليهود وشرح مطالبهم، وقد سمع المجلس المذكور في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٩ اقتراحاتهم وهي:

(١) وجوب اعتراف الدول بحق اليهود التاريخي في فلسطين وشد أزهرهم لإعادة بناء وطنهم القومي .

(٢) أن تسلم سلطة الحكم العليا في فلسطين إلى جمعية الأمم، وأن يعهد إلى المجترة بالصاية عليها وتكون مسئلة أمام جمعية الأمم .

(٣) أن يضاف إلى صك الانتداب لحكومة فلسطين الشروط الآتية :

(١) أن توضع فلسطين في أحوال إدارية وسياسية واقتصادية يضمن معها تأسيس الوطن القومي اليهودي، وأن يؤول ذلك في النهاية إلى إيجاد حكومة مستقلة بشرط أن لا يعمل شيء يعث بحقوق غير اليهود (العرب) في فلسطين، أو بحقوق اليهود التي يتمتعون بها خارج فلسطين .

(٢) للوصول إلى هذه الغاية تقوم الدولة الوصية .

أ- بتشجيع الهجرة اليهودية وإسكان اليهود في الأرض الفلسطينية مع المحافظة على حقوق السكان الحاليين من غير اليهود .

ب- وتأسيس وكالة يهودية في فلسطين وفي العالم للإشراف على بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

ج- وبعد الاقتناع بأن قانون هذه الوكالة لا يتضمن جلب الربح الخاص يجب أن يفضل على غيره بإعطاء المشروعات الاقتصادية وتمنح له الأولوية في كل امتياز في الأعمال العامة أو في تثير الثروة الطبيعية التي تجد الحكومة من الضرورة إعطاءها لها .

ومع أن مجلس الحلفاء لم يبد جواباً حاسماً لمندوبي اليهود، إلا أن اليهود كانت ثقتهم عظيمة ببريطانيا، وأنهم بواسطتها سيصلون إلى الغاية التي

يتوخونها .

وفي سنة ١٩٢٠ بحث الحلفاء مرة أخرى في مسألة فلسطين فاعترفوا بمطالب الصهيونيين ووعد بلفور ، وقد تقرر أيضاً في سان ريمو بناء على أماني الصهيونيين أن تكون الحكومة الإنجليزية هي الحكومة الوصية على فلسطين، فأبدلت الحكومة البريطانية الإدارة العسكرية بحكومة مدنية، وعهدت برياستها إلى السير هربرت صمويل .

العرب واليهود

لم يكن من الطبيعي موافقة العرب على جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ولا موافقتهم على فتح باب الهجرة لليهود بلا قيد ولا شرط، لأن أراضي البلاد الزراعية محدودة، وقدرتها على قبول السكان محدودة أيضاً، وفتح باب الهجرة لليهود فقط معناه إيجاد مزاحمين جدد للسكان .

لذلك فإنهم قد هبوا في وجه تصريح بلفور واحتجوا على السياسة الجديدة التي أدخلت على فلسطين، وأرسلوا الوفود إلى كل من مكة ولندن، فأما وفد لندن فإنه لم يصادف نجاحاً كبيراً لقوة اليهود المادية والأدبية وعظم نفوذهم في مختلف الأحزاب الإنجليزية، أما وفد مكة فإنه أثار الملك حسيناً وحكومة مكة ووجد صدىً رجباً من جريدة القبلة، فنشر كل ما يريد نشره كما أنه أثار حماسة الحجاج المسلمين .

لم يسع الإنجليز السكوت على الحملات الموجهة إليهم، لأنهم هم المسئولون عن إدارة البلاد، فكتبوا كتاباً طويلاً للملك حسين بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ هاجموا فيه الوفد الفلسطيني واتهموه بسوء النية، وكذبوا كثيراً من دعاويه التي نشرها في الحجاز ، كما أنهم لاموا حكومة الحجاز والقائمين بتحرير القبلة على

تركهم البيانات بدون تعليق، وأردفوا الكتاب ببيان من وزير المستعمرات عن سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين، فرد الملك حسين على هذا الكتاب المطوّل مدافعاً عن الوفد تارة ومعتذراً تارة أخرى وقال :

« وحيث إن هذه المباحث كلها مخالفة لمقررات جلالة الملك مع بريطانيا وتعهداتها لذلك لا يمكن البحث في الموضوع ». ثم أُنحى باللائمة على مشروع رتنبرج وتسليح اليهود، ثم على وعد بلفور مما لانرى ضرورة لتفصيله هنا.

وقد استمر الملك حسين على موقفه في فلسطين تحت تأثير الأحزاب العربية حتى آخر لحظة من حكمه، وكان موقفه في فلسطين وتصريحاته المتعددة من أهم المسائل التي عرقلت المفاوضات بينه وبين الإنجليز ، وقد كانت عقيدة الملك حسين أن فلسطين هي جزء من المملكة العربية التي وعد بتشكيلها، وأن وعد بلفور باطل لمخالفته للعهود والوعود المقطوعة له من بريطانيا.

ولقد رأى الملك حسين أخيراً أن يوجه خطاباً للشعب البريطاني في نوفمبر سنة ١٩٢٣ يشكو فيه ما أصابه هو وقومه من خيبة الأمل، وما أصاب البلاد العربية من التقسيم بالرغم من العهد والاتفاقات ؛ واستنهض همة الشعب البريطاني المعروف بتقاليده في إنصاف الشعوب المظلومة . . . فلم تطمئن الحكومة البريطانية إلى موقف الملك حسين الجديد وتشجيعه للأحزاب العربية. فصرفوا النظر عنه وتركوه لخصمه بن السعود يحلّ مشاكله معه بنفسه، فتغلب عليه وأقصاه عن الحجاز.

أما المسألة الفلسطينية فقد تطورت تطوراً خطيراً وتوّى مركز اليهود بازدياد مهاجريهم، وثار فلسطين المرة تلو الأخرى، واقترحت الحكومة البريطانية تقسيم فلسطين ثم عدلت عنه لأنها لم تجد عربياً يؤيده. وفي أواخر سنة ١٩٣٨

عقد مؤتمر فلسطين المشهور في لندن ولأول مرة اشتركت فيه الحكومات العربية، ولكن المؤتمر قد فشل لأن مطالب العرب واليهود لا يمكن التوفيق بينهما. وأخيراً وضعت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض المعروف، وقد كان خطوة طيبة لا بأس بها، ولكن العرب واليهود قد رفضوه. وبعد انتهاء الحرب الأخيرة عقدت الحكومة البريطانية مؤتمراً ففشل كسابقه، وأخيراً تقدمت الحكومة البريطانية إلى الأمم المتحدة تخبرها بانسحابها من فلسطين، فقررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين فرفض العرب التقسيم، ثم دخلت الحكومات العربية في حرب مع اليهود من غير استعداد حربي ومن غير اتفاق على الخطط التي يجب عليهم السير عليها، فكانت النتيجة الهزيمة المنكرة، وكان من نتيجة هذه الهزيمة ترك عدد كبير من سكان فلسطين مساكنهم وأملاكهم إلى البلاد المجاورة وأبنائهم مشردون هنالك يعيشون عيشة بؤس وتعاسة لا يمكن تصوّرها.

أما اليهود فقد تجاوزوا الحدود التي حددتها الأمم المتحدة، ومازالو يهددون القسم الباقي من البلاد العربية المجاورة، وهم بتشكيلاتهم المنظمة وبنفوذهم الدولي يوسسون خطراً عظيماً على الشرق الأوسط، فمطامعهم لاتحدوهم يحلمون بما بين الفرات والنيل وواجب العرب أن يلموا شملهم، ويرأبوا صدعهم، ويصلحوا من أمرهم، وإلا فالخطر واقع لامحالة على بلادهم.